بحث بعنوان

متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب

إعداد كلا من

الدكتور

أحمد عبد الله بيومي عفيفي

الأخصائي بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعي

ومدير المتابعة والتقييم بمؤسسة أجيال مصر لتنمية الشباب والنشء

الدكتور

هاني نبيل محمد صادق

أستاذ تنظيم المجتمع المساعد بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تحديد متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب. حيث تمثل مشكلة عمالة الأطفال خطرًا كبير على المجتمع، حيث ان الأطفال هم شباب الغد. وعمالة الأطفال لها مخاطر كثيرة على الطفل إذ يتعرض الطفل العامل للعديد من المشكلات الجسدية والنفسية والاجتماعية. وتظهر تلك المشكلات عند وصول الطفل لسن البلوغ والشباب. وبناًء على ذلك تم تطبيق استمارة استبيان على العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال عمالة الأطفال بمصانع الطوب وكان عنوان الاستمارة – متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب – المكونة من أربعة أبعاد فرعية وهي: دور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدى الأسر من أجل الحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب، ودور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم، ودور الجمعيات الأهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم، والتحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب. هذا وقد تكونت أبعاد الإستمارة من عدد (٣٢) عبارة.

ولتحقيق أهداف البحث استخدما الباحثان المنهج الكمي في تحليل وتفسير نتائج البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج كان ابرزها وجود دور بدرجة متوسطة للجمعيات الأهلية في توفير الحماية الاجتماعية للاطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب وذلك للحد من عمالتهم، وأن هناك العديد من المتطلبات لتحقيق حماية إجتماعية أفضل للأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب.

الكلمات المفتاحية (عمالة الأطفال – الحماية الاجتماعية – مصانع صناعة الطوب)

Research Summary:

The aim of the research was to identify the requirements for achieving social protection to reduce child labor in brick factories. The problem of child labor poses a significant threat to society, as children are the youth of tomorrow. Child labor poses numerous risks to children, as working children are exposed to numerous physical, psychological, and social problems. These problems become apparent when the child reaches puberty and adolescence. Accordingly, a questionnaire was administered to employees of civil society organizations working in the field of child labor in brick factories. The questionnaire was titled "Requirements for Achieving Social Protection to Reduce Child Labor in Brick Factories." It consisted of four sub-dimensions: the role of civil society organizations in raising intellectual awareness among families to reduce child labor in brick factories; the role of civil society organizations in supporting educational services for children working in brick factories to reduce their labor; the role of civil society organizations in improving the economic situation of families of children working in brick factories to reduce their labor; and the challenges preventing the achievement of social protection for children working in brick factories. The questionnaire consisted of (32) statements. To achieve the research objectives, the researchers used a quantitative approach to analyze and interpret the research results. The research reached a set of findings, the most prominent of which was the moderate role of civil society organizations in providing social protection for children working in brick factories to reduce their labor, and that there are several requirements for achieving better social protection for children working in brick factories.

Keywords: (child labor - social protection - brick factories)

أولًا: مشكلة البحث:

تعتبر مرحلة الطفولة هي الركيزة الأساسية التي تؤكد على أن المجتمع لديه طاقات بناءة ومنتجة في المستقبل القريب، ولذلك تهتم المجتمعات باختلاف أنواعها بالطفولة من خلال توفير خدمات الرعاية الاجتماعية بأنواعها المختلفة (منقريوس ٢٠٠٩، ص ١).

كما يمثل الأطفال العمود الفقري لأي مجتمع من المجتمعات، فأطفال اليوم هم شباب المستقبل ودافعي عجلة الإنتاج ومحققي التنمية المأمولة، ولذا يوجه العالم بأسره كل اهتمامه بالطفل والطفولة، والسعي الحثيث لتوفير أفضل السبل الممكنة لتحقيق طفولة آمنة مستقرة، متكيفة، وخالية من العقد، والمشاكل، والعنف بكل أشكاله (حمد، ٢٠٠٩، ص ١٩:٢٠).

وتعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل حياة الإنسان، ليس من خلال الناحية الصحية والتعليمية فقط، وإنما أيضًا من ناحية التكوين الجسمي والصحة النفسية للطفل والتي من خلالها تنمو قدرات الطفل وتتضح مواهبه ويكون قابل للتوجيه وترسيخ الشخصية (شذى، ٢٠١٨م. ص 260).

وللطفل العديد من الحقوق التي تجعله فردًا سويًا في المجتمع حيث تتمثل تلك الحقوق في كونها حقوق لصيقة بالطفل منذ ولادته، كالحق في الحياة والحق في الغذاء والشراب السليم. أيضًا الحق في التعليم المجاني ومواكبة التكنولوجيا أيضًا الحق في الرعاية الصحية الشاملة والحق في عدم التمييز العنصري أو الديني، أيضًا الحق في البيئة النظيفة والمسكن الملائم (السعدي، ٢٠١٩م . ص 284).

ولما كانت مرحلة الطفولة من المراحل الهامة في تشكيل حياة الإنسان، فقد استوجب الاهتمام والعناية بالأطفال وذلك من خلال توافر مناخ أسري ومجتمعي إيجابي يحمل لهم النمو السليم المتكامل بمختلف أبعاده الجسدية والنفسية والعقلية والاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك نجد أن الطفولة تتعرض لمخاطر كثيرة من أهمها مخاطر عمالة الأطفال حيث تعتبر عمالة الأطفال قضية عالمية خطيرة تختلف من حيث الحجم والمخاطر والمستويات المراقبة من مكان إلى آخر، ولذلك يميل خبراء منظمة العمل الدولية إلى أن عمالة الأطفال تشتمل على أنواع معينة من العمل غير المقبول كالعمل في الصناعة والمهن الخطيرة، وكذلك العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل مما يؤثر على صحته ونموه البدني والذهني ويحرمه من التمتع بطفولته ويلحق اضرار دائمة به. (العيسوي ٢٠١٧م . ص105).

وبناءً عليه فإن الأطفال تتعرض إلى العديد من المشكلات سواء كانت صحية أو نفسية أو جسدية، حيث أكدت على ذلك نتائج دراسة (العزب، ٢٠٢٢م) والتي توصلت إلى أن الطفل العامل يتعرض لمشكلات عديدة منها المشكلات الصحية وآثارها من عدم الراحة والإصابة بالجروح والأنيما إلى جانب تعرض الطفل العامل لمشكلات اجتماعية كالتعرض للإهانة وأيضًا تعرض الطفل العامل للمشكلات النفسية كالشعور بالدونية إلى جانب تعرضه أيضًا لمشكلات انحرافية وامنية مثل الميل للعنف والتسكع في الشوارع بدون هدف. (العزب، ٢٠٢٢م).

وفي إطار الاهتمام العالمي بالطفل تم انشاء عصبة الأمم المتحدة عام ١٩١٩، وخاصة حين أقر مؤتمر عصبة الأمم المتحدة في سبتمبر عام ١٩٢٤ اعلان جنييف الخاص بحقوق الطفل، كما أثمر هذا الاهتمام الاعلان عن عدة مواثيق تقرر حقوق الطفل بوصفه انسانًا وبوصفه طفلًا، ولقد توجت جهود الأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ حينما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي بموجبها انتقلت حقوق الطفل من دائرة الاختيار إلى دائرة الإلزام، كما أنها تكفل نظامًا للحماية تتضمن مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية على الدول التي تصادق عليها (أحمد، ٢٠٠٤ ، ص ٣).

وعلى مستوى الاهتمام المحلى اولت الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا بأطفالها فأنشأت العديد من الهيئات والمؤسسات التي تهتم بقضايا الطفولة ومشكلاتها، ابرزها إنشاء المجلس القومي للأمومة والطفولة عام ١٩٨٨ والذي يعمل على تعبئة الرأي العام بشأن قضايا الطفولة والأمومة واحتياجاتها ومشكلاتها وأساليب معالجتها، وكذلك الدستور المصري أولى اهتمامًا خاصًا بالأطفال حيث ينص في المادة ١١ من دباجته أن الدولة تكفل حقوق الأطفال وتلتزم برعايتهم وحمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة، وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري، كما أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر، ويحظر تشغيل الطفل دون تجاوزه من إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤).

وجاء قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل برقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ كخطوة هامة لوقاية وحماية الأطفال العاملين والمعرضين للخطر والعمل على تحقيق منهج حقوقي متكامل لهؤلاء الأطفال، والتعامل معهم بوصفهم ضحايا في حاجة إلى الحماية والتأهيل، وقد استحدث القانون منظومة عمل تتمثل في

لجان الحماية العامة والفرعية في كل محافظات ومراكز ومدن الجمهورية كآلية حماية للتدخل مع حالات الأطفال العاملين والمعرضين للخطر، وتشكيل وحدة حماية الطفل التابعة لكل لجنة عامة وفرعية لتقديم الدعم الفني لتلك اللجان لحماية الطفولة من خلال تلقي مشكلات الأطفال العاملين والمعرضين للخطر واتخاذ الاجراءات المناسبة بالتدخل الفوري (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٧، ص٦).

فالحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان بشكل عام والأطفال بشكل خاص، بما تؤديه من دور هام في الحماية من الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان، وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة، وتحسين أوضاع الفئات المهمشة اجتماعيًا، بغية تقليل حدة ضعف الفقراء ومن سواهم من الفئات المهمشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (هاشم ٢٠١٤، ص ٥).

وفي إطار أهمية الحماية الاجتماعية يوصي مؤتمر العمل الدولي، (٢٠١٢) بضرورة توفير الحماية الاجتماعية لسائر فئات المجتمع مدى الحياة، بما يتواكب مع الاحتياجات الاجتماعية والقدرات الاقتصادية والمالية للدولة (مؤتمر العمل الدولي،٢٠١٢).

وتعني حماية الطفل منع تعرضهم لسوء المعاملة أو الاهمال أو الاستغلال أو العنف أو غيرها من صور سوء المعاملة، والتصدي لها (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٧، ص ٦).

وبرغم وصف الأطفال بأنهم أمل المجتمعات ودافعي عجلة التقدم في الغد، وبرغم كافة مظاهر الاهتمام تلك على مختلف الأبعاد والمستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلا أن هذه الفئة تجابه عقبات ومشكلات في مسيرة حياتها، الأمر الذي يعرض حياة هذه الفئة ومستقبلها للخطر، ولذا يتحتم العمل على شمولها بالرعاية وتوفير الحماية الاجتماعية اللازمة لها لتنشأ نشأة سليمة بدنيًا ونفسيًا، واجتماعيًا وفكريًا.

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والتي منها (دراسة محمد ٢٠١٩)، و(دراسة رفاعي ٢٠١٨)، و(دراسة عبد الرؤوف ٢٠١٧)، و(دراسة حسن ٢٠١٥)، و(دراسة السعيد ٢٠١٤) ، و(دراسة عبد المحسن ٢٠١٤)، و(دراسة عبد العال ٢٠١٢)، و(دراسة يوسف ٢٠١١) ، و(دراسة هيلين –Helen 2006)، (ودراسة فافريو(Favreau ،1994) ودراسة بريندا (Pineda،١٩٩٣).

والذين أشاروا في نتائجهم إلى أن الأطفال العاملين معرضين للخطر دائمًا ويواجهون العديد من المخاطر الصحية والتعليمية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويحتاجون إلى العديد من خدمات الحماية المتنوعة ليواجهون المخاطر السابقة، كما أوصت الدراسات بضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية والهيئات الحكومية ولجان حماية الطفولة لحماية ووقاية الأطفال العاملين داخل بيئاتهم الطبيعية وداخل المؤسسات من خلال الاهتمام بالبرامج التدريبية المقدمة للأسر وللعاملين مع الأطفال، وخاصة البرامج التدريبية التي تركز على النواحي المهنية والتعليمية التي تسهم بشكل كبير في الارتقاء بمستويات التفاعل مع الأطفال مما يترتب عليه قدرة أكبر في القضاء على ما يتعرض له هؤلاء الأطفال من مخاطر في العمل.

وفي صدد قضية عمالة الأطفال والمخاطر الجسدية والنفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الطفل العامل وحرمانه من الحقوق الاساسية له كالحق في التعليم والحق في الرعاية الصحية والجسدية أوصت دراسة (خرشف، ٢٠٢٠م) إلى أهمية التكافل الاجتماعي للفئات المهمشة، وأيضًا الفئات المتوسطة حتى نضمن لجميع الأطفال الاستقرار الأسري وبالتالى توفير الأمن النفسي لهم إلى جانب محاولة القضاء على البطالة والعمل على توفير فرص عمل لأرباب الأسر من اجل الحد من عمالة الأطفال بشكل عام. كما أوصت الدراسة بضرورة التزام تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالإجبار على تعليم جميع الأطفال والعمل على معاقبة كل من يحرم طفل من الذهاب إلى المدرسة. (خرشف، ٢٠٢٠م).

وأيضًا في صدد المشكلات التي تقابل الطفل العامل اظهرت نتائج دراسة (الضبع، ١٩٩٣م) أن هناك ارتباط ايجابي بين اشتغال الأطفال وسوء التوافق الصحي وينتج ذلك بسبب البيئة غير الصحية التي يشتغلون فيها، إلى جانب المجهود الكبير الذي يبذلونه في العمل، بالاضافة إلى ضعف مكونات الوجبة الغذائية التي يتناولونها بالإضافة إلى تعاملهم مع مواد خطرة تؤثر سلبًا على حالتهم الصحية، إلى جانب أن الأطفال العاملون يتعرضون أيضًا إلى سوء التوافق الاجتماعي الناتج عن تحمل المسئولية التي تفوق قدراتهم. وفي صدد ذلك أوصت الدراسة بخفض معدلات التسرب من التعليم. (الضبع، ١٩٩٣م)

وفي مجال الحد من ظاهرة عمالة الأطفال أوصت دراسة (الأنور، ٢٠٠٠م) بأهمية وضع خطة تنموية شاملة تهدف إلى وضع سياسات وبرامج من اجل دعم الحاجات الأساسية للأسر الفقيرة وضرورة العمل على زيادة دخولهم بصورة قابلة للاستمرار، كما اوصت أيضًا الدراسة بأهمية تكاتف جميع أجهزة الدولة من وزارات ونقابات مهنية وعمالية ومراكز بحوث وجامعات من أجل مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال

والعمل على حلها أو التقليل من حدتها قدر المستطاع. كما أوصت الدراسة أيضًا بأهمية دور وسائل الاعلام في توعية الآباء بخطورة تشغيل الأطفال الصغار. (الأنور، ٢٠٠٠م).

وتنتشر عمالة الأطفال في مصانع الطوب بالمناطق التي تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات بها، وأيضًا المناطق التي تعاني من ضيق الشوارع وغياب الأراضي الشاغرة والمساحات المفتوحة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠١٦م . ص 7). وأيضًا المناطق التي لا تتمتع بصفة رسمية من حيث النشأة كما يفتقد سكانها إلى الحقوق الأساسية في الحياة إلى جانب المعاناة من الفقر والجهل والمرض. (يوسف ٢٠١٣م، ص 106) ، وبناًء على ذلك نجد أن عمالة الأطفال تنتشر في المناطق الخصبة للجهل ونقص الخدمات. ولما كانت مشكلة عمالة الأطفال هي مشكلة خطيرة تهدد الشريحة العريضة المستقبلية للمجتمع وهم الشباب واذا شب الأطفال على وجود مشاكل نفسية وجسدية واجتماعية يؤدي ذلك إلى اصابة المجتمع في المستقبل بالضعف ويمتلئ بالمشكلات الاجتماعية، وبناًء عليه يجب ان يكون هناك دور واضح لبرامج الحماية الاجتماعية من أجل حماية الأطفال من كافة المخاطر والمشكلات التي يتعرضوا لها.

حيث تشتمل برامج الحماية الاجتماعية على العديد من الخدمات والبرامج الحياتية والمعيشية، وتتضمن برامج الحماية الاجتماعية برامج التامين الاجتماعي الذي يخفف من مشكلات البطالة والمشكلات الصحية واصابات العمل والشيخوخه، وبرامج مساعدة ورعاية اجتماعية تسعى إلى تأمين جميع الخدمات للفئات المهمشة والهشة والتي تتعرض للخطر وأيضًا تتضمن تتضمن برامج حماية الفئات التي لا تمتلك قدرات كافية لحماية نفسها مثل ذوي الاعاقة والأطفال والاسر التي ترأسها النساء (الامم المتحدة 2019.21)

وهذا ما اكدت عليه نتائج دراسة " Emily-2011 " على ان نظام الحماية الاجتماعية يتضمن التأمين الاجتماعي لجميع فئات المجتمع وأيضًا المعونة الاجتماعية إلى جانب المساعدات الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر كما يتضمن نظام الحماية الاجتماعية توفير فرص التعليم لجميع الأطفال بالمجتمع والرعاية الصحية لجميع افراد المجتمع. (Emily-2011)

ولما كان لبرامج الحماية الاجتماعية دور هام في توفير فرص عمل لأرباب الأسر الفقيرة من اجل الحد من عمالة اطفالهم نجد ان دراسة (Sirojudin -2013) اكدت على أن برامج الحماية الاجتماعية يمكن أن تحقق الأهداف المنشودة من توفير رعاية شاملة ومتكاملة لجميع أفراد المجتمع من خلال توفير فرص

عمل لأرباب الأسر الهشة وذلك من خلال تسهيل الحصول على مشروعات صغيرة يمكن أن تحقق تمكين إقتصادي للأسرة. (Sirojudin -2013)

وحينما نتحدث عن الحماية الاجتماعية، فالأمر يقتضى البحث عن التخصصات والمهن المسؤولة عن إشباع الحاجات ومواجهة وحل المشكلات، وتحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين والمعرضين للخطر، وهنا يبرز دور الخدمة الاجتماعية كمهنة تهتم برعاية الإنسان من طفولته حتى كهولته في صور حياته المتعددة سواء كفرد أو كعضو في جماعة أو كمواطن يعيش في مجتمع، حيث تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية في العديد من المجالات منها مجال الطفولة، وتنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تعمل على مواجهة مشكلات الأطفال من خلال الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال عمالة الأطفال.

وبناءً على ما سبق جاءت فكرة هذا البحث لمعرفة متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب.

ثانيًا: أهمية البحث:

وتتحدد أهمية البحث فيما يلي:

١. عمالة الأطفال تمثل غياب للعدالة الاجتماعية لذلك جاء هذا البحث لمعرفة متطلبات الحد من هذه المشكلة.
٢. تعد مرحلة الطفولة إحدي المراحل الهامة في حياة الإنسان وأكثرها تكوينًا لشخصيته وهي المرحلة التي يكتسب فيها الفرد العديد من المهارات الحياتية والتفاعلية التي تمكنه من التفاعل مع الآخرين بشكل سوي.
٣. ما تمثله عمالة الأطفال من تهديدات تؤثر على بناء شخصية سوية للفرد لذلك جاء هذ البحث لمعرفة متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من تلك المشكلة.

ثالثًا: أهداف البحث:

يهدف البحث الراهن إلى تحقيق هدف رئيسي مؤداه التعرف على متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية

من أجل الحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- معرفة دور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملة في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم.
- التعرف على دور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم.
- معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم.
- التعرف على التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب.

رابعًا: تساؤلات البحث:

ينطلق هذا البحث من تساؤل رئيسي مؤداه ما هي متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية من أجل الحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما دور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدي أسر الأطفال العاملة في مصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالة الأطفال.
- ما دور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم.
- ما دور الجمعيات الأهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم.
- ما هي التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب.

خامسًا: مفاهيم البحث:

يمكن طرح قضية البحث على المستوى النظري من خلال ما يلي:

- مفهوم المتطلبات.
- مفهوم الحماية الاجتماعية.
- مفهوم عمالة الأطفال.

وفيما يلي عرض توضيحي لمفاهيم البحث:-

أ- **مفهوم المتطلبات:-**

يعرف المتطلب بأنه شيء يستلزم وجودة، أو هو شرط يجب توفيره، وهكذا فإن المتطلب هو الشيء الذي يطالب بإيجاده بتكرار وتأكيد، وقد يكون المتطلب شرطا لتحقيق نتائج معينة (Oxford، ١٩٩٣:٢٥٥٧). كما يشير المتطلب إلى الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه أو هو شرط مطلوب. (webster 1997: 1071)

تعرف المتطلبات بعملية الشروط أو الاحتياجات اللازمة لإعداد ممارس متخصص في الخدمة الاجتماعية لديه المعرفة والفهم والمهارات الذهنية والمهنية والعامة والمنقولة بما يجعله قادرًا على الممارسة المهنية بفاعلية. (السكري، ٢٠٠٠، ص ٢).

ومفهوم المتطلب مرادف لمفهوم الحاجة، فهي تحديد المواد القائمة أو التي يمكن إتاحتها للربط والتنسيق حتى يمكن تجنب الازدواجية والصراع والتنافس، وأيضًا الرفاهية وتحقيق الذات. (السكري، ٢٠٠٠، ص ١٢٨)

ويعرفها قاموس ويبستر بأنه الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه (Webster،p ,2003. ٨٢) كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها اكساب الأخصائي الاجتماعي المعرفة والفهم والمهارات الذهنية والمهنية والعامة عن طريق التكامل بين الإعداد النظري والإعداد العملي بعد التأكد من السمات العامة والإستعداد الشخصي. (أبو المعاطي، ٢٠١٢، ص ٦٧).

وتعرف المتطلبات إجرائيا في هذه الدراسة بأنها كل ما يستلزم وجوده وبعد ضروريا، ويتمثل في:

(رعاية صحية – خدمات تثقيفية واجتماعية– الأمن والعدل – التأمينات – تعليم – الأمن الغذائي)

ب- **مفهوم الحماية الاجتماعية:-**

عرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، الحماية الاجتماعية بأنها تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهة الشعب. وأنها تتكون من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة والإقصاء والمرض والعجز والشيخوخة. (الامم المتحدة 2019.18).

الحماية الإجتماعية: مجموعة البرامج الاجتماعية التي تهدف في اساسها الى النهوض والارتقاء بالأنسان من جميع الجوانب الإجتماعية والاقتصادية والنفسية (قويدر،٢٠٠٠، ص ٢) وتعرف الحماية الإجتماعية على أنها مجموعه من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارىء للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل وتوفير المساعدات للاسر ذات الاطفال وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والاسكان.

عرفت منظمة العمل الدولية الحماية الإجتماعية بأنها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دوره الحياة والتى ترمى الى حماية العمال في اماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية وترمى أيضًا الى اتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل ادنى للاشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر ودعم الأسر التي لديها اطفال فهى تعوض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٧ ص ٩)

عرف معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية الحماية الإجتماعية بأنها تهتم بمنع وادارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهية الشعب، وتتكون الحماية الإجتماعية من السياسات والبرامج الرامية الى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على ادارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والاقصاء والمرض والعجز والشيخوخة.

خلق مفهوم الحماية الاجتماعية نقاشًا واسعًا بين الباحثين في العلوم الاجتماعية منذ تسعينيات القرن الـ 20، من حيث دلالاته ومضامينه باعتباره مفهوم" غير ثابت ومرن "يمكن أن يعرف بشكل مختلف في سياقات معينة (521) .p, ويشير Brunori و O'Reilly إلى أن الحماية الاجتماعية هي مجموعة من الإجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة حياة الأفراد من خلال التأمين الاجتماعي، وتوفير الحماية من المخاطر.

وللحماية الاجتماعية محددين أساسيين هما:

- المساعدة الاجتماعية: التي تتمثل في تقديم المساعدات للأفراد على شكل مخصصات مالية مباشرة لمواجهة الهشاشة والانخفاض في الدخل، أو على شكل خدمات عامة في مجالات التعليم، الصحة، الأمن الغذائي.. إلخ.
- التأمين الاجتماعي: ويتجلى في حماية الفئات الفقيرة والهشة من مخاطر الشيخوخة، المرض، الإعاقة، البطالة.. إلخ، وذلك عن طريق الجمع بين الموارد ومساهمتهم في هذا النظام.

تؤكد Wheelerو Waiteفي هذا السياق إلى أن هناك اتفاق على نطاق واسع في الممارسة العلمية على أن المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي عنصران أساسيان في الحماية الاجتماعية، بينما تنظر معظم الوكالات والمنظمات الدولية بأن الحماية الاجتماعية أكثر من مجرد حزمة تقليدية من الضمان الاجتماعي، مع ذلك فإنه لا يوجد توافق بخصوص ما تشمله الحماية الاجتماعية على مستوى تنزيلها على أرض الواقع ، إذ ينظر بعض أصحاب القرار إلى أن هذه الأخيرة بصورة محدودة وضيقة، كونها في الأساس التسمية الجديدة للرعاية الاجتماعية على النمط القديم، والتي تقدم إلى الفئات الضعيفة والهشة المحددة تقليديًا (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، الأرامل، الأيتام) من ناحية، ومن ناحية أخرى يتبنى البعض الأخر مقاربة شمولية للحماية الاجتماعية تتضمن برامج التعليم الابتدائي الكونية والقروض الصغيرة وخلق فرص العمل، فضلًا عن شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية للمجموعات التي قد تكون عرضة للصدمات والمخاطر.

فالفرد ليس معطى بل هو بناء، والتاريخ الاجتماعي يبين بوضوح أن هذا البناء للفرد حديث مستقل أصبح ممكنًا إلى حد كبير من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، وبهذا المعنى يمكننا أن نتحدث عن البعد الاجتماعي للحماية الاجتماعية.

ويشير بعض العلماء إلى أن المساعدة والتأمين الاجتماعي يتم توجيههم إلى حماية أولئك الذين يقعون مؤقتًا أو بثبات تحت مستويات العيش التي تُعتبر مقبولة، خصوصًا وأن هناك تداخلات عدة بين الحماية الاجتماعية كمجال للسياسة والعمل ومختلف مقاربات البرامج التي تسعى إلى تقديم المساعدة إلى الفئات الأشد فقرًا (الأمن الغذائي، وبرامج مكافحة الفقر المستهدفة، والتغذية في حالات الطوارئ) أو التعامل معها لتعزيز سبل عيش الفقراء المنتجين والحد من الهشاشة. ويظهر هذا بشكل جلي في التحولات التي عرفتها الحماية الاجتماعية في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، لاسيما في دول العالم الثالث على خلفية الأزمات الاقتصادية، وكذا تنامي ظاهرتي العولمة والهجرة بوصفهما" فعل سياسي " الذي جاء كجواب على ارتفاع مستويات الهشاشة والحرمان والفقر والمخاطر الاجتماعية، وبالتالي أصبحت الحماية الاجتماعية تحتل جزءًا مهما ضمن السياسات العمومية في تحقيق النمو والتطور على مختلف المستويات.

إن اختلاف رؤى الباحثين حول معاني ومحددات الحماية الاجتماعية يرجع بالأساس إلى إنخراط جزء مهم من الباحثين في دينامية برامج التنمية في البلدان السائرة في طور النمو، ما أفرز التركيز على أبعادها الإجرائية والتغير الاجتماعي المحتمل أن تحدثه على الفئة المستهدفة، أكثر من العودة إلى تاريخ أشكال التضامن الاجتماعية التقليدية باعتبارها امتدادًا لأنماط الحماية الحديثة، رغم تباين الرهانات والأهداف التي تسعى كل جهة إلى تحقيقها.

وبهذا ظلت التعاريف المستمدة من تقارير المنظمات الدولية هي الحاضرة بقوة، في أفق ظهور تيارات فكرية جديدة في العلوم الاجتماعية تدمج السياقات السوسيوتاريخية والاقتصادية والسياسية للحماية الاجتماعية.

وتعرف الحماية الاجتماعية على أنها (تأمين حياة كريمة للمواطنين وذلك من خلال تضامن وطني بين جميع الاطراف الدولة والمجتمع المدني المتمثل في الجمعيات الأهلية والاحزاب والاتحادات العمالية والفئوية والنقابات المهنية والأفراد وذلك بهدف تحقيق حماية اجتماعية للافراد الاكثر تعرضًا للخطر. (السكري 2014 ,ص4).

كما يعرف البنك الدولي الحماية الاجتماعية بأنها سلسلة متتالية من التدخلات التي تقدمها الدولة من أجل مساعدة الافراد والأسر والمجتمعات المحلية على إدارة المخاطر وأيضًا الحد من ضعف الفقراء(Waeikens,).(2000, Pic)|

ويشير أيضًا مفهوم الحماية الاجتماعية في دستور منظمة العمل على انها الحماية المقدمة إلى المقيمين العاديين في ارض الدولة والتي تقدم من خلال خطط الضمان الاجتماعي التي تسعى إلى توفير أمن الدخل والحصول على السلع والخدمات والرعاية الصحية. (السروجي 2014 , ص4).

ويتمثل **التعريف الإجرائي** بشأن الحماية الاجتماعية بأنها: مجموع السياسات والبرامج والأنشطة التي يتم إجراءها وتنفيذها بهدف الحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب من خلال دعم سوق العمل، وتقليص تعرض الأسرة للمخاطر، وتعزيز قدرة الأسر على حماية أنفسهم من احتمالات فقدان الدخل والتفكك داخل الأسرة لأي سبب وذلك من خلال ما تقدمه الجمعيات الأهلية من أنشطة ومشروعات تستهدف الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب.

ومن خلال ما سبق يعرف الباحثان الحماية الاجتماعية تعريف إجرائي في ضوء هذا البحث في النقاط التالية على انها:-

- هي جميع الخدمات المادية المقدمة إلى الأسر الهشة من اجل الحد من عمالة اطفالهم.
- هي الخدمات التي تسعى إلى ايجاد فرص عمل لأرباب الأسر من اجل الحد من عمالة اطفالهم.
- هي مجموعة الخدمات التي تسعى إلى ادماج الأطفال في العملية التعليمة إلى جانب إعادة الأطفال المتسربين من التعليم إلى مدارسهم وذلك من أجل دعم حق الطفل في التعليم والحد من عمالتهم.
- هي جميع الخدمات التي تسعى إلى توعية افراد المجتمعات الفقيرة بخطورة تشغيل الأطفال.

ت- <u>مفهوم عمالة الأطفال.</u>

يعرف الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره ولم يبلغ سن الرشد بموجب القانون المطبق عليه.كما يعرف أيضًا على أنه المرحلة المبكرة من حياة الإنسان التي يعتمد فيها على الآخرين المحيطين به، ويكون الطفل في هذه المرحلة طرف مستجيب لعمليات التفاعل الاجتماعي من حوله والتي تؤثر عليه في تشكيل العادات والقيم والتقاليد لديه (رجب 2022، ص 167).

وبناء عليه تعرف عمالة الأطفال على أنها عمل الطفل الذي يتم في اطار معرفة الأسرة حيث أن هؤلاء الأطفال لم يصلوا لمرحلة النضج جسمانيًا إلى جانب أنهم تحت السن القانوني للعمل (عطا الله 2008 ، ص 1980). كما تعرف أيضًا عمالة الأطفال على أنها العمل الذي يقوم بوضع أعباء ثقيلة على الطفل ويهدد سلامته الصحيه والنفسية وتعرض حياتهم للخطر إلى جانب ذلك نجد ان عمالة الأطفال تمثل

انتهاك للقانون الدولي والتشريعات الوطنية التي تحرم عمالة الأطفال (العريط: هماش 2023، ص 474.).

وتعرف أيضًا عمالة الأطفال بانها خروج الطفل لسوق العمل قبل السن القانوني مما يترتب على ذلك آثار سلبية على نمو الطفل وتكوين شخصيته كما انه يعيقه عن التعليم (المغاوري 2018 ص 86).

وعمالة الأطفال تعرف أيضًا على انها: تشغيلهم في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية بعيدًا عن الإطار الأسري في مقابل أجر مادي، وأن استغلال الطفل بهذه الصورة يحرمه من أن يعيش طفولته ويحظى بالتعليم واللعب، حيث أكد علماء النفس والتربية على أهمية اللعب في النمو الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي للطفل ويكون نتيجة ذلك أن يعاق نمو الطفل وتهدر طاقاته (عبد الله 2014 ، ص 79).

ومن خلال ما سبق يعرف الباحثان عمالة الأطفال تعريف عملي وفقًا لهذا البحث على انها:

- خروج الطفل الذي لم يتجاوز من العمر الثانية عشر إلى سوق العمل.
- هي حالة حرمان الطفل من حقه في التعليم بسبب ظروف العمل.
- هي حالة يسلب فيها حق الطفل في اللعب وممارسة الهوايات.
- هي حالة يحرم فيها الطفل من حقه في الرعاية النفسية والجسدية.

سادسًا: الإطار النظري للبحث:

تشغيل أوعمالة الأطفال أو الأولاد ظاهرة تشير إلى استغلال الأطفال في أي شكل من أشكال العمل مما يحرم الأطفال من طفولتهم، ويعيق قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة، ويؤثر تأثيرًا ضارًا عقليًا أو جسديًا أو اجتماعيًا أو معنويًا. هذا الاستغلال محظور بموجب التشريعات في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن هذه القوانين لا تسري على جميع أنواع عمالة الأطفال، وتشمل هذه الاستثناءات عمل الأطفال بالفن، والواجبات العائلية، والتدريب الخاضع للإشراف. وتتفاوت درجات عمالة الأطفال عبر التاريخ، فخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان هناك العديد من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ عامًا من أسر فقيرة يعملون في الدول الغربية ومستعمراتها. كانوا يعملون أساسًا في الزراعة وعمليات التجميع المنزلية والمصانع والتعدين والخدمات مثل الأولاد الذين يعملون في مجال الأخبار، حيث كان بعضهم يعمل في نوبات ليلية تدوم ١٢ ساعة. مع ارتفاع دخل الأسرة وتوافر المدارس وإصدار قوانين عمل الأطفال، انخفضت معدلات عمالة الأطفال. في أفقر بلدان العالم، يعمل واحد من

كل أربعة أطفال، ويعيش أكبر عدد منهم ٢٩ % في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في عام 2017، شهدت أربع دول أفريقية هي، مالي وبنين وتشاد وغينيا بيساو أكثر من ٥٠% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ عامًا. وتمثل الزراعة في جميع أنحاء العالم المجال الأول لعمالة الأطفال. وتوجد الغالبية العظمى من عمالة الأطفال في المناطق الريفية والاقتصادات الحضرية غير الرسمية، حيث يعمل الأطفال في الغالب من قبل آبائهم، بدلًا من المصانع. و يعتبر الفقر ونقص المدارس السبب الرئيسي لعمالة الأطفال. وانخفض معدل عمالة الأطفال على مستوى العالم من ٢٥% إلى ١٠% بين عامي 1960 و٢٠٠٣، وفقا للبنك الدولي، ومع ذلك، لا يزال العدد الإجمالي للأطفال العاملين مرتفعا، حيث أقرت اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية أن ما يقدر بنحو ١٦٨ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٧ سنة في جميع أنحاء العالم شاركوا في عمالة الأطفال في عام ٢٠٢٣م.

وإذا نظرنا إلى عمالة الأطفال في المجتمع المصري فسنجد انها ظاهرة منتشرة وتتمثل اهم الأسباب المؤدية لتفشي تلك الظاهرة في، الأسباب الاقتصادية أو المادية والأسباب الاجتماعية.

وفيما يلي عرض مبسط لتلك الاسباب:.

أ . الأسباب الاقتصادية أو المادية:

يمثل الفقر السبب الرئيسي الذي يدفع الطفل للنزول المبكر لسوق العمل وذلك لان معظم أسر الأطفال العاملين تعاني من انخفاض مستوي الدخل مما يدفع تلك الأسر إلى الحاق الطفل بسوق العمل (حيمودة: بلعباس 2018 . ص 505).

ب . الأسباب الاجتماعية:

وتتمثل الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ظاهرة عمالة الأطفال في:

- افتقاد الطفل إلى الحاجه للتقدير والشعور بالأمان داخل الأسرة مما يدفعه إلى البحث خارجها.
- عدم وعي الأسرة بأهمية التعليم وقيمته المستقبلية لأطفالهم.
- كثرة عدد الأبناء في الأسرة مما يدفعها إلى الحاق الأبناء باعمال لا تتناسب مع اعمارهم.
- التفكك الأسري وكثرة الخلافات الأسرية يؤدي إلى هجر الأطفال لأسرهم واتجاههم نحو الشارع.
- مرض العائل الوحيد للأسرة أو فقدانه مع عدم وجود عائل بديل للأسرة.
- التسرب الدراسي. (دندراوي 2009 . ص 348).

. آثار عمالة الأطفال:

عمالة الأطفال لها العديد من الآثار على الطفل والتي تتضح كما يلي:

- الآثار الجسدية.
- الآثار النفسية.
- الآثار الإجتماعية.

١- الآثار الجسدية:

غالبًا ما تكون بيئة عمل الأطفال غير صحية والتي تؤثر عليهم بشكل مباشر إلى جانب تعرض الطفل لمخاطر كثيرة اثناء عمله، حيث يتواجد الأطفال العاملون في مصانع صناعة الطوب وغيرها وأيضًا يتواجد الأطفال في اماكن يتعرضون فيها لخطر التعامل مع الآلات والادوات الحادة وبناء عليه نجد ان الطفل العامل يتعرض لمخاطر جسدية مثل:

- سوء التغذية بسبب بقائهم في العمل لفترات كبيرة.
- ارهاق شديد والم الظهر والقدمين.
- التهابات العين.
- امراض الجهاز التنفسي.
- الامراض الجلدية والاصابات بالحروق والجروح (المغاوري 2018 . ص .112).

٢. الآثار النفسية

يعاني الطفل العامل من مشكلات نفسية مثل القلق والاكتئاب والخوف وذلك نتيجة الإحساس بالقسوة والإستغلال وعدم السماح له بممارسة أي نشاط ترفيهي إلى جانب أن حرمانه من التعليم يلعب دورًا كبيرًا في تعميق إحساسه بالقهر الاجتماعي وإنعدام العدالة الاجتماعية بينه وبين من يماثلونه في نفس المرحلة العمرية (حيموده: بلعباس 2018 . ص 504).

٣. الآثار الاجتماعية

إن بقاء الطفل خارج المنزل لفترات طويلة يتيح له التعامل مع العديد من البشر ويؤدي ذلك إلى إكتسابهم بعض السلوكيات الخاطئة مثل التدخين وتداول الألفاظ البذيئة، وأيضًا يسهل استدراجه والتحرش به

واستغلاله جنسيًا، وقيامه ببعض السلوكيات الانحرافية كالسرقة والتسول وغيرها. (حيموده: بلعباس 2018 . ص 504).

الحماية الاجتماعية ومراحل تطورها: (حيموده: بلعباس 2018 . ص ٥٢٠ – ٥٤٠)

ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة وفي مسئولية رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها وحمايتهم وتوفير سبل العيش والأمن لهم، إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير...ولم تدع الحماية الاجتماعية في الأديان السماوية باب محتاج إلى طرقته وال تركت ضعيفة إلا أعانته، وفي الوقت الحاضر تعد الحماية الاجتماعية هي أحد أهم صور الأمان، وقد بدأت فكرة الحماية الاجتماعية مطلع القرن العشرين في الدول الصناعية في شكل التأمينات الاجتماعية للعاملين.

وبدأت تأمينات ضد الشيخوخة والوفاة والإصابة وأمراض العمل ثم تطورت في ظل ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية لتشمل الضمان الصحي والضمان ضد البطالة حتى وصلت إلي ما يسمى بالحماية الاجتماعية الشاملة، وقد كانت الحماية الاجتماعية أيضا قضية بارزة في المحافل الدولية، وكانت الموضوع الرئيسي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥، حيث التزمت الحكومات" وضع وتنفيذ سياسات لضمان حصول جميع الناس على حماية اقتصادية واجتماعية كافيه في أثناء البطالة والمرض والأمومة وتربية الأطفال والترمل والعجز والشيخوخة"، وعقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، في جنيف في يونيو 2000 لتقديم استعراض الخمس سنوات لمؤتمر القمة، و شدد على أهمية إنشاء وتحسين نظم الحماية الاجتماعية، وتقاسم أفضل الممارسات في هذا المجال.

وتعرف الحماية الاجتماعية كمجموعة من المؤسسات او التدابير او لحقوق او الالتزامات او التمويلات التي تهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية وتوفير أمن الدخل للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة الكبرى، وعرفت الحماية بأنها مساعده عاجله لأشد الناس احتياجًا، كما أنها تمنع وتواجه العوامل التي تؤثر سلبًا على رفاهية أفراد المجتمع، كما عرفت بأنها نظام يهتم بحماية أفراد المجتمع في دولة معينة بغض النظر عن نوعية هؤلاء الأفراد والهدف هو تقديم المساعدات العينية التي تحمي هذه الفئات.

وتتكون الحماية الاجتماعية من عناصر رئيسية هي أسواق العمل، التأمين الاجتماعي، المساعدة الاجتماعية، استناد المخططات حماية المجتمعات المحلية وحماية الطفل، وتعد نظم الحماية الاجتماعية بمثابة آليات مؤسسية تساعد الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية أو التخفيف من أثارها بمجرد وقوعه.

أ . مرحلة المجتمعات الصغيرة:

ظهرت الحماية الاجتماعية في صورة التراحم بين أفراد القبيلة، وفي مسئوليه رئيس القبيلة عن رعاية أفرادها، وحمايتهم وتوفير سبيل العيش والأمن لهم، إلى أن نادت الأديان السماوية بإطعام الفقير، ولم تدع الحماية الاجتماعية في الأديان السماوية باب محتاج إلى طرقته ولا تركت ضعيفاً إلا أعانته.

ب . مرحلة المجتمعات الكبيرة:

إن المجتمعات الكبيرة في أمس الحاجة إلى الحماية الاجتماعية ضد الأخطار التي تخلفها الحياة في المجتمعات الكبيرة، والتي تعتمد على العمل كسبيل من سبل العيش الغالبية أفراد هذه المجتمعات، فأخذت بعض الدول تنظم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين وعصر ما قبل الثورة الصناعية، لذلك فقد قامت الجمعيات الخيرية بتوفير الحماية الاجتماعية مستنده في ذلك إلى أموال المحسنين تسهم بها في التخفيف من آلام المنكوبين.

جـ . مرحلة الثورة الصناعية:

وهذه المرحلة أقيم الادخار الذي يقضي بفتح حساب لكل عامل فيه مدخراته فترة حياته العملية، ثم حدث تطورًا جديًا في مجال الحماية الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر يقوم على أساس التزام صاحب العمل بتعويض العمال من المخاطر الاجتماعية، ويعد الدور المركزي للحماية الاجتماعية والشبكات الأمان الاجتماعي هو دور الدولة الذي يطلق عليه من الناحية التطبيقية المساعدة الاجتماعية تارة، وتاره أخرى السياسة الاجتماعية، وبهذا المعنى فقد ظهر الدور الاجتماعي للدولة في أوربا الغربية قبل أي مكان أخر باعتبارها مصادر الثورة الصناعية من جانب، ومصدر الدولة القومية الحديثة من جانب ثاني.

أما الاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضا المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل المجالات التي تهتم بقضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة.... وغيرها، والاهتمام بمواجهه الأزمات والكوارث، مما يستلزم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية حتى تواكب التطورات والتغيرات المختلفة التي تطرأ على المجتمع.

المنطلقات النظرية للبحث:

نظرية الأنساق:

اعتمد الباحثان في تحليلهما لمعطيات هذا البحث على نظرية النسق حيث تنظر نظرية النسق للجمعيات الأهلية كأنساق إجتماعية تتكون من أنساق فرعية وفي نفس الوقت تعتبر أنساق فرعية لنسق أكثر شمولًا منها كالمجتمع المحلي والمجتمع الأكبر، كما تنظر نظرية النسق إلى أى كيان قائم يعتمد على التبادل الوظيفي مع غيره من الأنساق، كما تعتبر أي جماعات ذات وجود نسق بشرط أن تكون ذات علاقة متبادلة ومتداخلة مع غيرها ولها أهداف محددة لأداء بعض الوظائف وهذه الوظائف هي كما حددها (عبد العال، بشرى، رضا، ١٩٨٦).

١- تحقيق الهدف أو إشباع احتياجات النسق.

٢- التكيف مع تأثير البيئة فيما يتصل بتحقيق الهدف.

٣- التكامل بمعنى ارتباط الوحدات الفرعية مع بعضها البعض.

٤- التعامل مع التوترات والحفاظ على البقاء.

وتعتبر محاولة كاتزوكان من المحاولات لتصنيف الأنساق الإجتماعية حيث فرقًا بين نوعين من الأنساق النسق المغلق ويهتم بالتغيرات الداخلية في تفسير السلوك والعمليات التنظيمية والنسق المفتوح ويهتم بالتغيرات التي تعكس العلاقة المتبادلة والتأثير بين التنظيم والبيئة ومن ثم تفسير العمليات التنظيمية والسلوك في ظل المتغيرات الخارجية.

وبتطبيق نموذج كاتزوكان على الجمعية الثلاثة المطبق بهم البحث الحالي كأنساق اجتماعية يتضح الآتي:

أ- **المدخلات:** تتضمن المدخلات الخاصة بالجمعيات كنسق السياسات واللوائح والقيم والمباني والتكاليف والقوانين والتشريعات والإمكانات المادية والبشرية الموجودة بالجمعيات والمجتمع الأكبر.

ب- **المعالجات التحويلية:** يتم تحديد المدخلات الخاصة بالجمعيات بقصد تحقيق أهداف محددة من خلال البرامج ومن هذه الأهداف العمل على تحقيق حماية اجتماعية للأطفال بصانع الطوب.

ج- **المخرجات:** تنتج المخرجات كنتيجة للتفاعل الداخلي والممارسات الخاصة بالعاملين بالجمعيات سواء منسقين أو أخصائيين اجتماعيين وتنمويين وتتمثل المخرجات في محاولة تحقيق حماية اجتماعية للأطفال بمصانع الطوب من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة في إطار المشروعات والبرامج المقدمة من الجمعيات الأهلية بما يتناسب والاحتياجات الفعلية.

د- التغذية العكسية: يعتبر العائد على الجمعيات هو المخرجات المتمثلة في تحقيق حماية اجتماعية للأطفال بمصانع الطوب وبالتالي إفادة المجتمع كنسق كلى من جانب وتعمل على استمرارية وبقاء الجمعيات داخل هذا المجتمع من جانب آخر.

الإجراءات المنهجية للبحث:

. نوع البحث:

يعد البحث الحالي من نوع البحوث الوصفية التي تهتم بوصف وتحليل متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب، من خلال استخدام المنهج الوصفي.

. المنهج المستخدم:

اعتمد البحث الراهن على المنهج الكمي باستخدام طريقة الحصر الشامل لجميع العاملين بعدد ٣ جمعيات أهلية (جمعية الشباب للسكان والتنمية بالقاهرة . جمعية النهضة النسائية بالديسمي . جمعية رائدات المستقبل بالصف) والذي بلغ عددهم 30 شخص.

. أداة البحث:

تمثلت أداة البحث الرئيسية في استمارة استبيان للكشف عن واقع متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب. وهي استمارة تم تطبيقها بعد الوقوف عليها من حيث الصدق والثبات على إجمالي العاملين بالجمعيات الأهلية الثلاثة (المجال المكاني للبحث) وقد تم تحديد أبعاد الأداة فيما يلي:

المحور الأول: تناول دور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدي أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال، والذي تمثله العبارات أرقام من (١ – ٧).

المحور الثاني: تناول دور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم، والذي تمثله العبارات أرقام من (٨ – ١٦).

المحور الثالث: تناول دور دور الجمعيات الاهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال، والذي تمثله العبارات أرقام من (١٧ – ٢٤).

المحور الرابع: تناول التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب، والذي تمثله العبارات أرقام من (٢٥ – ٣٢).

وقد عرضت الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين عددهم (٨) من أساتذة الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع بجامعة الأزهر وجامعة حلوان والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها وبناءً على التغذية المرتدة تم إجراء تعديلات على الأداة وفقًا لدرجة التوافق التي حصلت عليها في محاورها وعباراتها حتى وصلت إلى صورتها النهائية.

تم تطبيق الأداة على جميع العاملين بالجمعيات الأهلية الثلاثة (المجال المكاني للبحث) بما لديهم من خبرات كبيرة سابقة وحالية في مجال عمالة الأطفال بشكل عام وعمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب بشكل خاص، وقد بلغ قوام المبحوثين (٣٠) مفردة هم العاملين في المشروعات التنموية داخل الجمعيات الأهلية والتي تتعلق بعمالة الأطفال بمصانع صناعة الطوب بالجيزة، وقد تمت عملية التطبيق خلال الفترة من ١٥ يونيو ٢٠٢٥م وحتى ١٥ يوليو ٢٠٢٥م.

وقد تم استخدام التجزئة النصفية للوقوف على ثبات الأداة، وقد حققت الأداة نسبة ثبات عالية وذلك وفقًا لمقياس كاندل، حيث بلغ معامل الإرتباط بين العبارات الفردية والزوجية بمعامل كاندل ٠.٧١ ومعامل ثبات ٠.٨٣ وهو معامل ثبات عال يمكن التعويل عليه.

جدول رقم (١)

يوضح نتائج اختبار صدق وثبات أداة البحث

م	أبعاد الاستمارة	عدد العبارات	قيمة الارتباط	الحالة	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الحالة
١	دور الجمعيات الاهلية في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.	7	0.92	صادق	0.97	ثابت
٢	دور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم.	٩	0.86	صادق	0.94	ثابت
٣	دور الجمعيات الأهلية فيتحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.	8	0.89	صادق	0.96	ثابت
٤	التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب.	٨	0.89	صادق	0.96	ثابت
الاجمالي		**٣٢**		**صادق**	**٠.٩٦**	**ثابت**

أظهرت بيانات الجدول رقم (1) والذي يوضح نتائج الصدق الذاتي للاداة، حيث تبين أن معاملات الارتباط بين درجات كل بعد من أبعاد الاداة السابق الإشارة إليه، ودرجة جميع أبعاد الاداة إجمالًا، تتراوح بين (0.86) إلى(٠.٩٢). وبهذا يتضح الاتساق الداخلي بين أبعاد الأداة الحالية، مما يؤكد الصدق البنائي للأداة ككل.

جدول رقم (٢)

يوضح مستويات متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب

مستوى الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال	الوزن	الوسط المرجح	المتوسط النظري (الفرضي)
مرتفع	2	٣ ـ ٢.٣٤	2
متوسط	2	2.33 - 1.67	
منخفض	1	1.66 - 1	

المصدر: إعداد الباحثان

وقد تم تصحيح الاستمارة المستخدمه في البحث كالآتي:

الدرجة الكلية للاداة هي مجموع درجات المفردة على العبارات (3+2+1)/ 3 = (3/6)= 2.

وهو يمثل الوسط الفرضي للبحث، وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (2) دل ذلك على ارتفاع مستوى الحماية الاجتماعية المقدمة للاطفال من اجل الحد من عمالتهم لدى أفراد العينة، أما اذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (2) دل ذلك على انخفاض مستوى الحماية الاجتماعية المقدمة للاطفال من اجل الحد من عمالتهم لدى أفراد العينة.

مجالات الدراسة:

أ- المجال البشري للبحث:

وقد تم تحيد عينة البحث التي سوف يتم التطبيق عليها وذلك بأسلوب الحصر الشامل للعاملين بالجمعيات الأهلية موضع تنفيذ البحث وعددهم ٣ جمعيات وبناء عليه تم جمع عدد من الاستجابات وقدره (٣٠) استجابة. وبناءً عليه تمثل المجال البشري للبحث في (٣٠) مفردة، حيث يتم توضيحه من خلال الجداول الآتية:

- توزيع مجتمع البحث للمستفيدين

جدول (٣) يوضح توزيع مجتمع البحث طبقًا للنوع

النوع	ك	%
ذكر	١١	٣٦.٧
أنثى	١٩	٦٣.٣
الإجمالى	**٣٠**	**100**

تبين من الجدول السابق توزيع عينة البحث طبقًا للنوع حيث كانت أعلى نسبة لفئة الاناث والتي بلغت (٦٣.٣%)، بينما بلغت فئة الذكور (٣٦.٧%)

جدول (٤) يوضح توزيع عينة البحث طبقًا للسن

السن	ك	%	الترتيب
من 20 إلى أقل من 30 سنة	٧	٢٣.٣	2
من 30 إلى أقل من 40 سنة	١٣	٤٣.٣	1
من 40 إلى أقل من 50 سنة	٦	٢٠	٣
من 50 فاكثر	٤	١٣.٤	4
الإجمالي	**٣٠**	**100**	

تبين من الجدول السابق توزيع عينة البحث طبقًا للفئات العمرية حيث كانت أعلى نسبة لمن تقع أعمارهم في الفئة العمرية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) والتي بلغت (٤٣.٣%) والتي جاءت في الترتيب الأول، بينما جاء في الترتيب الثاني من تقع اعمارهم في الفئة العمرية من(20 إلى اقل من 30 سنة) بنسبة (٢٣.٣%)، وفي الترتيب الثالث جاء من تقع اعمارهم في الفئة العمرية من (من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٢٠%)، بينما جاء في الترتيب الرابع والأخير من تقع اعمارهم في الفئة العمرية (من ٥٠ فأكثر) بنسبة (١٣.٤%)، ويتضح لنا مما سبق بالجدول رقم (٤) ان اغلب عينة البحث تقع في فئة الشباب وهي الفئة التي لديها دافعية للعمل والأكثر نشاطًا وحيوية.

جدول (٥) يوضح توزيع عينة البحث طبقًا لعدد سنوات العمل

م	عدد سنوات العمل	ك	%	الترتيب
1	اقل من 10سنوات	١٥	٥٠	1
2	من 10 إلى أقل من 20	١٠	٣٣.٣	2
3	من 20 سنة فاكثر	٥	١٦.٧	3
	الإجمالي	**٣٠**	**100**	

يتضح من بيانات الجدول السابق توزيع عينة البحث طبقًا لعدد سنوات وخبرات العمل، حيث جاء في الترتيب الأول من لديهم عدد سنوات العمل (اقل من 10 سنوات) بنسبة (٥٠%)، وهذا ما يتماشى مع فئة الشباب. بينما جاء في الترتيب الثاني فئة (من 10 إلى أقل من 20) بنسبة (٣٣.٣%)، وجاء في الترتيب الثالث والأخير فئة (من 20 سنة فاكثر) بنسبة مئوية بلغت (١٦.٧%).

ب- <u>المجال المكاني:</u>

يتمثل المجال المكاني للبحث فيما يلي:.

- جمعية الشباب للسكان والتنمية بالقاهرة.
- جمعية النهضة النسائية بالديسمي.
- جمعية رائدات المستقبل بالصف.

جـ- <u>المجال الزمني للبحث:</u>

فترة اجراء البحث بشقيه النظري والميداني والتي استغرقت من ٢٠٢٥/٦/١٥م : ٢٠٢٥/٧/١٥م

نتائج البحث الحالي:

تحليل نتائج استمارة استبيان بعنوان متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب.

إجابة التساؤل الأول: دور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدي أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.

نتائج البحث:

يتم عرض نتائج البحث الحالي وفقًا للترتيب التالي:

أولًا: النتائج المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بدور دور الجمعيات الاهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.

رابعًا: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: النتائج المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال:

أوضحت نتائج البحث الحالي أن قيام **الجمعيات الأهلية بدورها في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال** يتم بمستوى متوسط وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6)

يوضح الاستجابات والمجموع والمتوسط المرجح والنسب التقديرية لدور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدي أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال

(ن = ٣٠)

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		الا حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تقوم الجمعية بعقد لقاءات دورية بأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل توعيتهم بحقوق الأطفال	16	53.3	5	16.7	9	30	67	2.2	73.3	2
٢	تنفذ الجمعية ومسئوليها ندوات لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل توعيتهم بحق الطفل في التعليم	19	63.3	4	13.3	7	23.3	72	2.4	80	1
٣	إقامة لقاءات توعوية داخل مصانع الطوب من اجل توعية أسر الأطفال بالاخطار البدنية التي يتعرض لها الطفل العامل	8	26.7	9	30	13	43.3	55	1.8	60	4
٤	العمل على توعية أصحاب مصانع الطوب التي يعمل لديهم اطفال داخل المصانع بضرورة توفير الرعاية الصحية	10	33.3	8	26.7	12	40	58	1.93	64.3	3

	للاطفال									
٥	القيام بتعريف أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب بالعقوبات القانونية لتشغيل أبنائهم من الأطفال	5	16.7	4	13.3	21	70	44	1.47	49	5
٦	العمل على توعية أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب بالاخطار النفسية التي يتعرض لها الطفل العامل	٥	16.7	3	10	22	73.3	43	1.43	47.7	6
٧	تعمل على توعية أسر أطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب بالاخطار الصحية التي يتعرض لها الطفل العامل	10	33.3	8	26.7	12	40	58	1.93	64.3	3
	المتغير ككل	**73**		**41**		٩٦	**397**	**1.88**		**62.66**	**المستوى متوسط**

أوضحت النتائج من خلال استقراء الجدول السابق وهو الجدول رقم (٦) أن من أكثر أدوار الجمعيات الأهلية ممارسة في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالة الأطفال هو تنفيذ الجمعية ومسئوليها ندوات لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل توعيتهم بحق الطفل في التعليم، حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٦٣.٣% من إجمالي استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجح ٢.٤ درجة، وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب الأول للبعد الذي تنتمي إليه.

كما كشفت النتائج أيضًا أن من أكثر الأدوار ممارسة للجمعيات الأهلية هو القيام بعقد لقاءات دورية بأسر الأطفال العاملين في صناعة الطوب مصانع من أجل توعيتهم بحقوق الأطفال، حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٥٣.٣% من جملة استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجع ٢.٢ درجة، وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب الثاني من قوة تأثيرها في البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تنمية الوعي الفكري لدي أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال. (وهذا ما يتفق مع مع دراسة عبدالعال، علي محمد، ٢٠١٢).

أما أقل العبارات تأثيرًا في البعد هي العبارة رقم (٦) والخاصة بالعمل على توعية أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب بالاخطار النفسية التي يتعرض لها الطفل العامل، حيث بلغت نسبة الموافقة على تلك العبارة ١٦.٧% من إجمالي أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ١.٤٣ درجة. وقد يرجع ذلك لضعف اهتمام عمل الجمعيات الأهلية على الجانب النفسي للأطفال والذي يمكن ان يكون جانب غير ظاهر للجمعيات رغن اهميته القصوى.

كما جاءت أقل العبارات تأثيرًا في البعد العبارة رقم (٥) والخاصة بالقيام بتعريف أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب بالعقوبات القانونية لتشغيل أبنائهم من الأطفال، حيث أفاد ١٦.٧% من إجمالي استجابات عينة البحث بقيام الجمعيات بتعريف أسر الأطفال العاملين بمصانع الطوب بالعقوبات القانونية لتشغيل الأطفال، بينما نفى هذا الدور للجمعيات ٧٠% من جملة عينة البحث، وان ١٣.٣% منهم يرون أن الجمعيات تقوم أحيانًا بهذا الدور.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم:

أوضحت نتائج البحث الحالي أن قيام **الجمعيات الأهلية بدورها في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم** يتم بمستوى متوسط وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (7)

يوضح الاستجابات والمجموع والمتوسط المرجح والنسب التقديرية للعبارات الخاصة بدور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم

(ن = ٣٠)

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تسهم في إعادة الأطفال المتسربين من التعليم إلى العملية التعليمية	٢٣	٧٦.٧	٤	١٣.٣	٣	١٠	٨٠	٢.٧	٩٠	٤
٢	تقوم بعمل زيارات للمدارس من اجل حصر الأطفال المتسربين من التعليم	١٢	٤٠	٢	٦.٧	٦	٢٠	٤٦	١.٥٣	٥١	٩
٣	تعمل على تقديم الادوات الدراسية بالمجان من اجل التخفيف على الأسر وقيد اطفالهم بالمدرس	٢٤	٨٠	٣	١٠	٣	١٠	٨١	٢.٧	٩٠	٣
٤	تسهم في توفير الزي المدرسي بالمجان لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحاق الأطفال بالمدارس	١٠	٣٣.٣	٥	١٦.٧	١٥	٥٠	٥٥	١.٨٣	٦١	٧

٥	تقوم بالمتابعة الميدانية للاطفال المتسربين من التعليم بعد إعادتهم للعملية التعليمية	١٥	٥٠	٦	٢٠	٩	٣٠	٦٦	٢.٢	٧٣.٣	٥
٦	تعمل الجمعية على صرف مبلغ شهري لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل الحاق أبنائهم بالمدارس	٨	٢٦.٧	٧	٢٣.٣	١٥	٥٠	٥٣	١.٨	٦٠	٨
٧	تسعى لجذب الأطفال العاملين في مصانع الطوب إلى التعليم	٢٥	٨٣.٣	٥	١٦.٧	٠	٠	٨٥	٢.٨٣	٩٤.٣	١
٨	تسعى لحصر الطلاب ساقطي القيد والعمل على إعادتهم إلى العملية التعليمية	١١	٣٦.٧	٨	٢٦.٦	١١	٣٦.٧	٦٠	٢	٦٦.٧	٦
٩	تقوم بتوفير دروس خصوصية للأطفال العاملين بمصانع الطوب الذين تم إعادة قيدهم في العملية التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة	٢٤	٨٠	٤	١٣.٣	٢	٦.٧	٨٢	٢.٧٣	٩١	٢
المتغير ككل		١٥٢		٤٤		٦٤		٦٠٨	٢.٢٦	٧٥.٣	**مستوى متوسط**

أوضحت نتائج جدول رقم (٧) أن أكثر الأدوار ممارسة للجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم هو سعي الجمعيات إلى جذب الأطفال العاملين في مصانع الطوب إلى التعليم حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٨٣.٣% من جملة أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٨٣ درجة وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب الأول للبعد الذي تنتمي إليه.

كما كشفت النتائج أيضًا أن من أكثر الأدوار ممارسة للجمعيات الأهلية هو القيام بتوفير دروس خصوصية للأطفال العاملين بمصانع الطوب الذين تم إعادة قيدهم في العملية التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة، حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٨٠% من جملة استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجح ٢.٧٣ درجة، وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب الثاني من قوة تأثيرها في البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم. (وهذا ما يتفق مع دراسة رفاعي، أمل السيد، ٢٠١٨)

وتتشارك العبارتين رقمي (١ ، ٣) بالجدول أعلاه في الترتيب الثاني للبعد من حيث قوة التاثير فيه وهما تسهم في إعادة الأطفال المتسربين من التعليم إلى العملية التعليمية، تعمل على تقديم الادوات الدراسية بالمجان من اجل التخفيف على الأسر وقيد اطفالهم بالمدرس، حيث حصلت تلك العبارتين على نسبة موافقة قدرت بـ ٧٦.٧% و ٨٠% من جملة أفراد العينة على الترتيب، وبمتوسط مرجح ٢.٧ درجة لكلا منهما، وهي درجة كبيرة، الأمر الذي قد يرجع إلي زيادة عدد الأطفال المتسربين من التعليم الذين يعملوا في مصانع صناعة الطوب، بالإضافة إلى مدى شعور الجمعيات بالمسئولية الواقعة على عاتقهم تجاه تعليم أبناء المجتمع وأهمية ذلك.

أما أقل العبارات تأثيرًا في البعد هي العبارة رقم (٢) والتي جاءت في الترتيب رقم (٩) بالجدول أعلاه والتي تشير إلى القيام بعمل زيارات للمدارس من اجل حصر الأطفال المتسربين من التعليم، حيث أفاد بهذا الإسهام ٤٠% من اجمالي أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ١.٥٣ درجة.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.

أوضحت نتائج البحث الحالي أن قيام الجمعيات الأهلية بدورها في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال يتم بمستوى متوسط وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (٨)

يوضح الاستجابات والمجموع والمتوسط المرجح والنسب التقديرية للعبارات الخاصة بدور الجمعيات الأهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال (ن = ٣٠)

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية%	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تقديم مساعدات مادية لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب	٨	٢٦.٧	٦	٢٠	١٦	٥٣.٣	٥٢	١.٧٣	٥٧.٨	٧
٢	توفير القروض الصغيرة التي تمكن أسر أطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من إقامة مشروعات صغيرة تعمل على زيادة الدخل	١٧	٥٦.٧	٣	١٠	١٠	٣٣.٣	٦٧	٢.٢٣	٧٤.٤	١
٣	إتاحة فرص التدريب على الأعمال اليدوية لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالة الأطفال	٩	٣٠	٩	٣٠	١٢	٤٠	٥٧	١.٩	٦٣.٣	٥
٤	تقديم مساعدات عينية لأسر الأطفال العاملين في مصانع الطوب من أجل الحد من عمالة الأطفال	١٠	٣٣.٣	١٠	٣٣.٣	١٠	٣٣.٣	٦٠	٢	٦٦.٧	٣
٥	توفير فرص الحصول على معاشات للأرامل من أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب للحد من عمالة أطفالهم	٥	١٦.٧	٥	١٦.٧	٢٠	٦٦.٧	٤٥	١.٥	٠.٥	٨
٦	توفير خدمات التامين الاجتماعي لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالة اطفالهم	٨	٢٦.٧	١٠	٣٣.٣	١٢	٤٠	٥٦	١.٨٧	٦٢.٣	٦

٧	تقديم الدعم الكامل للأطفال الايتام من أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم	١٢	٤٠	١٢	٤٠	٦	٢٠	٦٦	٢.٢	٧٣.٣	٢
٨	إقامة معارض لعرض منتجات أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالة الأطفال	٨	٢٦.٧	١٣	٤٣.٣	٩	٣٠	٥٩	١.٩٧	٦٥.٧	٤
	المتغير ككل	٧٧		٦٨		٩٥		٤٦٢	١.٩	٥٨	مستوى متوسط

أوضحت النتائج من خلال استقراء الجدول السابق وهو الجدول رقم (٨) أن من أكثر أدوار الجمعيات الأهلية ممارسة في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال هو توفير القروض الصغيرة التي تمكن أسر أطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من إقامة مشروعات صغيرة تعمل على زيادة الدخل، حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٥٦.٧% من إجمالي استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجح ٢.٢٣ درجة، وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب الأول للبعد الذي تنتمي إليه.

كما كشفت النتائج أيضًا أن من أكثر الأدوار ممارسة للجمعيات الأهلية هو تقديم الدعم الكامل للأطفال الايتام من أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم، حيث حصلت العبارة الخاصة بذلك على نسبة موافقة ٤٠% من جملة استجابات عينة البحث، وبمتوسط مرجع

٢.٢ درجة، وقد جاءت تلك العبارة في الترتيب الثاني من قوة تأثيرها في البعد الخاص بدور الجمعيات الأهلية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال.

أما أقل العبارات تأثيرًا في البعد هي العبارة رقم (٥) والخاصة بتوفير فرص الحصول على معاشات للأرامل من أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب للحد من عمالة أطفالهم، حيث بلغت نسبة الموافقة على تلك العبارة ١٦.٧% من إجمالي أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ١.٥ درجة. وقد يرجع ذلك لعدم توافر هذا النوع من النشاط داخل الجمعيات المعنية بالبحث وأن ما يقدمونه في هذا الإطار قروض لتنفيذ مشروعات صغيرة او تدريبات على فرص عمل متاحة.

كما جاءت أقل العبارات تأثيرًا في البعد العبارة رقم (١) والخاصة بتقديم مساعدات مادية لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب، حيث أفاد ٢٦.٧% من إجمالي استجابات عينة البحث بقيام الجمعيات بتقديم مساعدات مادية لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب، بينما نفى هذا الدور للجمعيات ٥٣.٣% من جملة عينة البحث، وان ٢٠% منهم يرون أن الجمعيات تقوم أحيانًا بهذا الدور.

رابعًا: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب

أوضحت نتائج البحث الحالي أن التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب توجد بمستوى متوسط وهو ما يتم توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول (٩)

يوضح الاستجابات والمجموع والمتوسط المرجح والنسب التقديرية للعبارات الخاصة بالتحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب

(ن = ٣٠)

م	العبارات	الاستجابات						المجموع المرجح	المتوسط المرجح	النسبة التقديرية %	الترتيب
		نعم		إلي حد ما		لا					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	عدم كفاية التمويل لتغطية تكاليف البرامج والخدمات المتعلقة بالحد من عمالة الأطفال في مصانع الطوب	٢٤	٨٠	٦	٢٠	٠	٠	٨٤	٢.٨	٩٣.٣	١
٢	معاناة الجمعيات من نقص في الكوادر المؤهلة للتعامل مع الأطفال العاملين بمصانع الطوب	١٥	٥٠	٣	١٠	١٢	٤٠	٦٣	٢.١	٧٠	٧
٣	تواجه الجمعيات تعقيدات في التعامل مع الجهات الحكومية المسئولة عن حماية الأطفال العاملين في مصانع الطوب	١٩	٦٣.٣	٤	١٣.٣	٧	٢٣.٣	٧٢	٢.٤	٨٠	٥
٤	يواجه الأطفال العاملون وأسرهم وصمة اجتماعية، مما يجعلهم يترددون في طلب المساعدة	٢٠	٦٦.٧	٥	١٦.٧	٥	١٦.٧	٧٥	٢.٥	٨٣.٣	٤
٥	العمل في سن مبكرة قد يؤثر سلبًا	١٧	٥٦.٧	٥	١٦.٧	٨	٢٦.٧	٦٩	٢.٣	٧٦.٧	٦

	على الصحة النفسية للأطفال، مما يتطلب توفير خدمات نفسية واجتماعية متخصصة									
٦	عدم وجود استراتيجيات مختلفة للتعامل مع كل حالة من حالات الأطفال العاملين بمصانع الطوب	٢١	٧٠	٣	١٠	٦	٢٠	٧٥	٢.٥	٨٣.٣	٤
٧	ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال	٢٣	٧٦.٧	٤	١٣.٣	٣	١٠	٨٠	٢.٧	٩٠	٢
٨	تواجه الجمعيات تعقيدات في الإجراءات القانونية للحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ برامجها	٢٢	٧٣.٣	٥	١٦.٧	٣	١٠	٧٩	٢.٦	٨٦.٧	٣
المتغير ككل		١٦١	٣٥	٤٤	٥٩٧		٢.٥	٨٢.٩		مستوى متوسط	

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (٩) والخاص ببعد التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب ان اهم تلك التحديات هي:

١ . عدم كفاية التمويل لتغطية تكاليف البرامج والخدمات المتعلقة بالحد من عمالة الأطفال في مصانع الطوب، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٨٠% من جملة استجابات أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٨ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الأول في بعد التحديات.

٢ . ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٧٦.٧% من جملة استجابات افراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٧ درجة، محتلة بذلك الترتيب الثاني في بعد التحديات.

٣ . تواجه الجمعيات تعقيدات في الإجراءات القانونية للحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ برامجها، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٧٣.٣% من جملة استجابات أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٦ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الثالث في البعد.

٤ . عدم وجود استراتيجيات مختلفة للتعامل مع كل حالة من حالات الأطفال العاملين بمصانع الطوب، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٧٠% من جملة استجابات أفراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٥ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الرابع في البعد.

٥ . تواجه الجمعيات تعقيدات في التعامل مع الجهات الحكومية المسئولة عن حماية الأطفال العاملين في مصانع الطوب، حيث حصل ذلك التحدي على نسبة موافقة ٦٣.٣% من جملة استجابات افراد العينة، وبمتوسط مرجح ٢.٤ درجة، محتلًا بذلك الترتيب الخامس في البعد. (وهذا ما يتفق مع دراسة محمد، أنور رياض، ٢٠١٩).

النتائج العامة للبحث:

توصل البحث الحالي إلى جملة من النتائج العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: قيام **الجمعيات الأهلية بدورها في تنمية الوعي الفكري لدى أسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال** بدرجة متوسطة، خاصة في جانب تنفيذ الجمعية ومسئوليها ندوات لأسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من أجل توعيتهم بحق الطفل في التعليم، بالإضافة إلى القيام بعقد لقاءات دورية بأسر الأطفال العاملين في صناعة الطوب مصانع من أجل توعيتهم بحقوق الأطفال. (وهذا ما يتفق مع دراسة يوسف، داليا صبري، ٢٠١١)

ثانيًا: قيام **الجمعيات الأهلية بدورها في دعم الخدمات التعليمية للاطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من أجل الحد من عمالتهم** بدرجة متوسطة، خاصة في جانب سعي الجمعيات إلى جذب الأطفال العاملين في مصانع الطوب إلى التعليم، وايضًا القيام بتوفير دروس خصوصية للأطفال العاملين بمصانع الطوب الذين تم إعادة قيدهم في العملية التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة، وأخيرًا إسهام الجمعيات في إعادة الأطفال المتسربين من التعليم إلى العملية التعليمية، والعمل على تقديم الادوات الدراسية بالمجان من اجل التخفيف على الأسر وقيد اطفالهم بالمدرس. (وهذا ما يتوافق مع دراسة رفاعي، أمل السيد، ٢٠١٨).

ثالثًا: قيام **الجمعيات الأهلية بدورها في تحسين الوضع الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين بمصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالة الأطفال** بدرجة متوسطة، خاصة في جانب توفير القروض الصغيرة التي تمكن أسر أطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من إقامة مشروعات صغيرة تعمل على زيادة الدخل، وأيضًا تقديم الدعم الكامل للأطفال الايتام من أسر الأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب من اجل الحد من عمالتهم.

رابعًا: وجود العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الحماية الاجتماعية للأطفال العاملين في مصانع صناعة الطوب، وكان من اهم تلك التحديات هي:

١ . عدم كفاية التمويل لتغطية تكاليف البرامج والخدمات المتعلقة بالحد من عمالة الأطفال في مصانع الطوب.

٢ . ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال.

٣ . تواجه الجمعيات تعقيدات في الإجراءات القانونية للحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ برامجها.

٤ . عدم وجود استراتيجيات مختلفة للتعامل مع كل حالة من حالات الأطفال العاملين بمصانع الطوب.

٥ . تواجه الجمعيات تعقيدات في التعامل مع الجهات الحكومية المسئولة عن حماية الأطفال العاملين في مصانع الطوب.

المتطلبات المقترحة:

- توحيد الجهود المبذولة في مجال حماية الأطفال وعمل شبكة عمل على مستوى الجمهورية حتي نضمن أعلى النتائج وسرعة الحد من مشكلة عمالة الأطفال التي تسلب الطفل حقوقه وتعرضه للاخطار الجسدية والنفسية.
- ضرورة توفير فرص عمل لأرباب أسر الأطفال العاملين في مصانع الطوب.
- دمج الأطفال المتسربين من التعليم داخل المنظومة التعليمية وعمل المتابعة الميدانية لهم وذلك من أجل الحد من عمالتهم، وأيضًا دعمًا لحقهم في التعليم.
- تناول وسائل الاعلام لقضية عمالة الأطفال وعرض مشكلاتها ومخاطرها على التلفاز ووسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي الأخرى.
- العمل على تثقيف المجتمع بحقوق الطفل والعقوبة القانونية لعمالة الأطفال.
- توفير معاشات وقروض ومشروعات صغيرة للأسر المستحقة للدعم وذلك من اجل الحد من عمالة اطفالهم.
- البحث عن مصادر تمويل متعددة، بما في ذلك التمويل الحكومي، والمنح الدولية، والشركات الخاصة، والتبرعات في محاولة لتوفير التمويل المستدام للحد من عمالة الأطفال في مصانع صناعة الطوب.
- زيادة الوعي المجتمعي حول مخاطر عمالة الأطفال، وتشجيع الأسر على حماية أطفالهم.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بعمالة الأطفال،وتعديلها لتشديد العقوبات على من يشغلون الأطفال في أعمال غير قانونية.
- توفير التدريب المتخصص للعاملين في الجمعيات الأهلية، وتطوير مهاراتهم في التعامل مع الأطفال العاملين وتقديم الخدمات لهم.

- بناء شراكات قوية مع الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، لتعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة عمالة الأطفال.
- تقديم خدمات شاملة للأطفال العاملين، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتأهيل المهني.

المراجع المستخدمة

اولًا: المراجع العربية:-

١- منقريوس، نصيف فهمي (٢٠٠٩) أطفالنا في خطر. أطفال بلا مأوى. عمالة الأطفال. الأطفال المعوقون. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٢- حمد، نورية علي (٢٠٠٩) حماية الطفولة. قضاياها مشاكلها في دول مجلس التعاون. الطبعة الأولى. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. العدد ٥٣. مملكة البحرين. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

٣- البكور، شذي عبد الحميد (2018) مرحلة الطفولة هي الاساس لبناء الشخصية، بحث منشور في الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة المجلد 12 الجزء الثاني.

٤- احمد نهي حمدان سعيد السعدي، شيماء محمد عبد العزيز (2019) : مبادئ حقوق الطفل في كتب اللغه العربية المرحلة الصفوف الأولية في المملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة كلية التربية بينها, العدد 117.

٥- العيسوي، حماده السيد رمضان رمضان على (2017) : ظاهرة عمالة الأطفال في مصر مؤشرات ودلالات بحث منشور في مجلة الجمعية المصرية للاخصائين الاجتماعيين العدد 58.

٦- العزب، شاهنده احمد على (2022) : العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال، بحث منشور في المجلة العلمية لكلية الآداب، مجلد 11. العدد 2.

٧- أحمد، فاطمة شحاته (٢٠٠٤) مركز الطفل في القانون الدولي العام. القاهرة. المجلس القومي للأمومة والطفولة.

٨- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) المادة (٨٠). الجريدة الرسمية. العدد ٣ مكرر (أ). القاهرة ٢٠١٤. القاهرة.

٩- المجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٠١٧) الدليل الاجرائي للعمل مع الأطفال المعرضين للخطر. الكتيب الأول. النظام الوطني لحماية الأطفال المعرضين للخطر في مصر. القاهرة: المجلس القومي للطفولة والأمومة.

١٠- هاشم، صلاح (٢٠١٤) الحماية الاجتماعية للفقراء. قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين. القاهرة:مؤسسة فريد. مكتب مصر.

١١- مؤتمر العمل الدولي (٢٠١٢) أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة. مؤتمر العمل الدولي. الدورة ١٠١. التقرير الرابع. جنيف: مكتب العمل الدولي.

١٢- محمد، رياض أنور (٢٠١٩) دور الهيئات الحكومية والدولية العاملة في مجال الأطفال المعرضين للخطر لتحسين جودة الحياة وإعادة تكيفهم الاجتماعي والبيئي. رسالة دكتوراه. غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس. معهد الدراسات والبحوث البيئية.

١٣- رفاعي، أمل السيد (٢٠١٨) استخدام المساندة الاجتماعية في التعامل مع الأطفال المعرضين للخطر للحد من تسربهم التعليمي. رسالة ماجستير. غير منشورة. القاهرة: معهد العلوم الاجتماعية.

١٤- عبدالرؤوف، صلاح جمال (٢٠١٧) الجوانب النفسية والبيئية المرتبطة بتفعيل سياسات حماية الأطفال المعرضين للخطر. رسالة ماجستير. غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس. معهد الدراسات والبحوث البيئية.

١٥- حسن، بسنت عدلي (٢٠١٥) ضغوط البيئة الفيزيقية وعلاقتها بالاحتراق النفسي لدى الأطفال المعرضين للخطر بالمناطق العشوائية. رسالة ماجستير. غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس. معهد الدراسات والبحوث البيئية.

١٦- السعيد، سالي احمد (٢٠١٤) فاعلية خدمات لجان حماية الطفولة في تحقيق أهدافها لحماية الأطفال المعرضين للخطر. رسالة دكتوراه. غير منشورة. القاهرة: جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية.

١٧- عبدالمحسن، إيمان عبدالرحيم (٢٠١٤) دور لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في خدمات الرعاية الاجتماعية. رسالة ماجستير. غير منشورة. القاهرة: جامعة أسيوط. كلية الخدمة الاجتماعية.

١٨- عبدالعال، علي محمد (٢٠١٢) اسهامات جمعية حواء المستقبل في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه فئة الأطفال في خطر. رسالة ماجستير. غير منشورة. القاهرة: جامعة الفيوم. كلية الخدمة الاجتماعية.

١٩- يوسف، داليا صبري (٢٠١١) دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تحسين نوعية حياة الأطفال المعرضين للخطر. رسالة دكتوراه. غير منشورة. القاهرة: جامعة حلوان. كلية الخدمة الاجتماعية.

٢٠- خرشف، فاطمة (2020) أسباب وابعاد عمالة الأطفال بحث منشور في مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصإلية كلية علوم الاعلام و الاتصال جامعة الجزائر المجلد الأول، العدد الثاني.

٢١- الضبع، نادية رشاد سعد الدين (1993) : عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسي. رسالة ماجستير. منشورة معهد الدراسات العلا للطفولة جامعة عين شمس.

٢٢- الأنور، محمد ابراهيم محمد (2000) : عمالة الأطفال الذكور وعلاقتها ببعض السلوك العدواني رسالة ماجستير منشورة معهد الدراسات العلا للطفولة جامعة عين شمس

٢٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2016) : دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر. مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء القاهرة.

٢٤- يوسف، عبد العزيز حسين محمد (2013) الجهود المهنية للأخصائي الاجتماعي في مساعدة الجمعيات الأهلية الرائدة لتحسين نوعية الحياة لسكان العشوائيات بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية.
٢٥- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠) قاموس الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
٢٦- أبوالمعاطي، ماهر (٢٠١٢) الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية. الاسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
٢٧- الامم المتحدة (2019) دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة ,اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
٢٨- قويدر، إبراهيم (٢٠٠٠) الحماية الاجتماعية "الماهية والمفهوم" رؤية شمولية، القاهرة.
٢٩- مكتب العمل الدولي (٢٠٠٧) لتنفيذ البرامج النظرية للعمل اللائق: قائمة مرجعية بالمجالات السياسية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، جنيف.
٣٠- السكري، احمد شفيق (2014) اثار التحول الاقتصادي والحماية الاجتماعية المعهد العالى للخدمة الاجتماعية كفر الشيخ، ورقة عمل.
٣١- السروجي، طلعت مصطفي (2014) سياسات الحماية الاجتماعية بين دور الدولة والمجتمع، ورقة عمل المؤتمر التاسع المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، كفر الشيخ.
٣٢- رجب، سها عيد (2022) حقوق الطفل وعلاقتها بالحد من عمالة الأطفال دراسة ميدانية مطبقة على مدينة الحرفين بحث منشور في مجلة حوليات آداب عين شمس المجلد 50
٣٣- عطا الله، ايمان محمد محمود (2008): بناء قدرات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال عمالة الأطفال بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد 25 الجزء 4 .
٣٤- العريط، وفاء، هماش، لينيم (2023) عمالة الأطفال اللاجئين بين الحماية القانونية والمعالجة السوسيولوجية، بحث منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد السابع، العدد الأول.
٣٥- المغاوري، انتصار السيد (2018) دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة عمالة الأطفال في مصر في ضوء الاتفاقيات الدولية لعمالة الأطفال بحث منشور في المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال المجلد الخامس العدد الثاني.
٣٦- عبد الله، محمد قاسم (2014): ظاهرة عمالة الأطفال وتشغيلهم بحث منشور في مجلة المعرفة وزارة الثقافة العدد 607.

٣٧- حيمودة جمعة: بلعباس حنان (2018) قراءات في الاسباب والآثار النفسية لعمالة الطفل بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد ٦.

٣٨- عبدالعال، أحمد، بشري، فوزي، رضا، عبدالحليم (١٩٨٦) تنظيم المجتمع "نظريات وقضايا" القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

٣٩- دندراوي، على عباس (2009): الآثار الاجتماعية المترتبة على عمالة الأطفال، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الطفولة العربي الثاني العولمة والمحافظة على الهوية جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بالغردقة.

ثانيًا: المراجع الاجنبية

1- Helen, A. (2006). Children who commit serious Acts of interpersonal violence. London: Afield study in Greece. Jessica Kingsley Publishers.

2- Favreau, F, (1994). Intervention psychosocial En Milieux Defavorises. Canada: University of Quebec, Hull.

3- Pineda, D. (1993). Beyond Nutrition. Empowerment in the philippiness international social work. Quezon: University of the philiman.

4- Emily Brearly: (2011) The politics of poverty and the political economy of social protection in latin america and the rise of conditional cash transfers ph.D, the Johns Hopkins university.

5- Sirojudin (2013): Microinsurance and social protection for workers in the informal sector in indonisia, university of California.

6- Oxford English Dictionary (1993), Clarendon Press, Oxford.

7- Webster Dictionary of the English Language (1997), New York Lexicon Publication, Inc.

8- Brunori, P., & O'Reilly, M. (2010). Social protection for development: A review of definitions. European University Institute, Paper No 29495.Firenze, Italy.

9- Nezosi, G. (2016). Protection Social. Documentation Francaise, Decouverte De La Vie Publique.

10- Sabates-Wheeler, R., & Waite, M. (2003). Migration and Social Protection: A Concept Paper. Migration and Social Protection, T2, 62.

11- Pia Waeikens, Maria (2000): The role of social health protection, International Labour Office, Geneva.